الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية

DMED_PV (2010) 1202_1

محضر

اجتماع 2 ديسمبر 2010، من 09.30 ص إلى 12.00 ظ
بروكسل

افتتحت الجلسة الساعة 09.35 ص يوم 2 ديسمبر 2010، برئاسة السيد / جياني بيتيللا.

وبحضور:

أعضاء الفريق العامل:

ميلود شرفي (نائب الرئيس) وفاطمة شيلوش (الجزائر)؛ وتقيا الصيفي (البرلمان الأوروبي)؛ وعاكف أكوس (تركيا).

غير الأعضاء في الفريق العامل:

محمد كامل رزقي (الجزائر).

وقام السيد / طارق بن مبارك، خبير بتمثيل السيدة / عفيفة صلاح (تونس).

1- الموافقة على جدول الأعمال

اقترح الرئيس تغيير ترتيب النقاط في مشروع جدول الأعمال، وخاصة مناقشة النقطة الخامسة ("تبادل وجهات النظر حول اللائحة المالية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط ") فوراً بعد اعتماد محضر 5 مارس (النقطة الثانية)، من أجل السماح للسيد ديدييه كليثي، مدير الميزانية والشئون المالية في البرلمان الأوروبي، المدعو لشرح اللائحة المالية المقترحة، بتقديم عرضه ثم حضور اجتماع آخر عقد في نفس وقت اجتماع المجموعة العاملة.

وتمت الموافقة على جدول الأعمال على النحو الذي اقترحه الرئيس.

2- اعتماد محضر اجتماع 5 مارس 2010

وقد اعتمد محضر اجتماع يوم 5 مارس 2010.

3- تبادل وجهات النظر حول اللائحة المالية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

أعطى الرئيس الكلمة إلى السيد / كليثي، ليقدم إلى أعضاء اللائحة المالية المقترحة.

وذكر السيد / كليثي بموافقة مكتب البرلمان الأوروبي، على مساهمة البرلمان المالية في الميزانية المستقبلية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، تصل إلى 176،319 يورو.

وأشار إلى أن التعديلات المقترحة على اللائحة الإجرائية الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط تعطي للجمعية

سلطة تخطيط وتأسيس النظام المالي التي سيتم تطبيقها، في حين يمنح أيضا إلى الجمعية إمكانية لتعديله إذا / عندما يثبت تطبيقه الحاجة إلى أو التعديلات أو الضبط الدقيق.

وتهدف اللائحة المالية المقترحة أن تكون قوية وشفافة وتشمل الأمانة العامة المستقبلية للجمعية من بين العناصر الفاعلة التي لها دور في وضع الميزانية السنوية. لذلك، ينبغي الاعتراف بالأمانة ككيان مؤسسي لتتوافق مع المتطلبات التي يجب أن تمتثل لها داخل الجمعية. وعلى الرغم أنه مستوحى من التنظيم المالي للمفوضية الأوروبية، فقد جرى تصميم مشروع النظام المالي للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط ليتناسب مع أبعاد وواجبات الجمعية وليكون أداة واقعية يمكن تطبيقها بسهولة من الناحية العملية.

وقدم السيد / كليثي بإيجاز هيكل مشروع النظام المالي، الذي ينقسم إلى 10 عناوين:

1- النطاق
).

3- إنشاء وهيكل الميزانية - يقترح أن يقوم الأمين العام بإعداد مشروع الميزانية، ويعتمده المكتب، على أساس توافق الآراء مع أعضاء الجمعية، ويتم الاعتماد النهائي من جانب الجمعية.
بالنسبة لهيكل الميزانية، الذي يجب أن يكون قانونياً وشفافاً، يتم إعطاء بيانات عامة عن الإيرادات والنفقات.
ومع ذلك، فهناك حاجة إلى اعتراف قانوني واضح من أجل تمكين تطبيق تلك الأحكام.
4- تنفيذ الميزانية - ينص العنوان على الأدوار التي يجب أن تضطلع بها الجهات المختلفة المعنية: فالأمين العام من شأنه أن يقوم بواجبات مسئول الاعتماد. وقد تم إعداد المرجع، تحت هذا العنوان، بواجبات مسئول الاعتماد والجهات المالية الأخرى بهدف ضمان حماية المصالح المالية للجمعية.

5- المشتريات - عنوان قصير جدا، لأن مستوى الميزانية، واعتمادات الجمعية المتوقعة لن يضع، على الأقل في البداية، أي مشكلة من حيث المشاركة في أسواق المشتريات العامة المعنية.
6- عرض الحسابات والمحاسبة
7- التدقيق الخارجي والتعيين - ينبغي أن تخضع الجمعية لإبراء الذمة للمراجعة الخارجية
8- صندوق الجمعية
9- المشاركة في الميزانية - ستنشأ المساهمات المالية من البرلمانات الأعضاء على أساس قرار يتخذه الاجتماع العام
10- أحكام ختامية

وأشار الرئيس إلى أن اللائحة المالية المقترحة تأخذ في اعتبارها خصائص وبنية جمعيتنا، مثل الرئاسة الدورية أو عقد اجتماع عام واحد سنويا في مارس، فضلا عن هيكل الأمانة العامة كما تمت الموافقة عليه في الاجتماع العام في عمان في 14 مارس 2010.
وطلب السيد / رزقي المزيد من التوضيحات بشأن الأحكام بموجب المادة التي تشير إلى المشتريات العامة، وخاصة ما يذكر اللائحة المالية للمفوضية الأوروبية.
وفي إشارة الى المادة 9، بخصوص إلغاء الاعتمادات التي لم يتم استخدامها حتى نهاية السنة المالية التي تم إدخالها لها، فقد اقترح أنه - على أساس انتقالي، وحتى يتم الإعداد والتنفيذ الصحيح للميزانية - يتم تحويل الاعتمادات غير المستخدمة في نهاية السنة المالية إلى العام المقبل، بدلا من إلغائها.
واقترح السيد / رزقي ضرورة إنشاء هيئة متخصصة داخل الجمعية - مثل مجموعة عمل مالية صغيرة، أو حتى مجموعة داخل الفريق العامل المعني بتمويل الجمعية ومراجعة قواعد الإجراءات (النظام الداخلي)، مع مهمة إعداد مشروع الميزانية وعرضه على المكتب والجمعية.
وكان من رأي السيد / بن مبارك، باسم الوفد التونسي، أن المكتب – المكون من رئيس الجمعية ونواب الرئيس الثلاثة - لم يكن كافياً لإعداد مشروع الميزانية. ولذلك، أعرب عن تأييده لاقتراح الوفد الجزائري بشأن إنشاء هيئة مالية لإعداد مشروع الموازنة للسنة التالية.
واقترح السيد / بن مبارك أنه ينبغي لمشروع اللائحة المالية أن يشمل أيضا أحكاما عن الحالة التي لن يتم فيها اعتماد الميزانية لسنة معينة، من أجل السماح بتشغيل أنشطة الجمعية حتى يمكن حل هذه المشكلة.
وردا على أسئلة المشاركين، وأوضح السيد / كليثي الأحكام المتعلقة بالمشتريات العامة في اللائحة المالية الأوروبية (عنوان 5)، مثل أنواع الأسواق العامة المختلفة والإجراءات ذات الصلة التي يتم تطبيقها: بالنسبة للأسواق ذات القيمة المنخفضة تكون الإجراءات (أقل من 50،000 يورو) أكثر مرونة وأسرع، في حين أن الأسواق التي تتجاوز قيمة معينة (200،000 يورو)، تتطلب نشر دعوات مشاركة في المناقصات. وتعطي مثل هذه القواعد المساهمين الماليين إمكانية مراقبة استخدام الموارد العامة، وبالتالي فهي ضرورية في النظام المالي.
وبالنسبة للاقتراح بشأن النقل المؤقت للاعتمادات غير المستخدمة حتى نهاية السنة المالية، إلى العام التالي، من أجل التغلب على المشاكل التي قد تنشأ عند بدء تنفيذ الميزانية وضمان الاستمرارية، فقد أشار السيد / كليثي إلى أنه يمكن حلها من خلال تعديل المادة 66 من مشروع اللائحة المالية، التي تقترح إنشاء صندوق دوار يمكن تمويله، إذا تمت الموافقة على ذلك، من خلال ميزانية السنة المالية الأولى.
ووافق السيد / كليثي على اقتراح هيئة مالية ينبغي أن تقام بمهمة إعداد وتقديم مشروع الميزانية، وشدد على أن مثل هذا القرار، وكذلك هيكل هذه الهيئة، ينبغي أن تقرره الجمعية.

واقترح الرئيس أن الفريق العامل، بعد أن سبق باتخاذ المسائل المتعلقة بتمويل الجمعية في إطار ولايته، ينبغي أن يتولى دراسة مشروع الموازنة السنوية وتقديمه إلى المكتب.

وطلب الرئيس، من أجل تمكين الأعضاء الغائبين من لتحديد موقفهم من اللائحة المالية المقترحة، إرسال أي تعديلات على المشروع إلى أمانة الفريق العامل في غضون أسبوع واحد. كما طلب من السيد / كليثي طرح بعض المساهمات بشأن القضايا التي نوقشت.

4- ما أعلنه الرئيس

قدم الرئيس الأعذار التي وردت من الوفد اللكسمبرجي لغيابهم عن الاجتماع.
واستمع المشاركون إلى الرئيس الذي أشار إلى القرارات التي اتخذت بهدف تعزيز لائحة الجمعية وقدم حالة المسيرة في هذا الشأن:

1- في 14 مارس، في عمان، وافقت الهيئة العامة على مقترحات الفريق العامل بشأن قضايا هامة مختلفة:

- إنشاء أمانة صغيرة الحجم في بروكسل

- مبدأ ميزانية تشغيل قيمتها 608،720 يورو

- تشكيل لجديد للجان الجمعية، من أجل استيعاب الأعضاء الجدد: ألبانيا، وموناكو، وموريتانيا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، والجبل الأسود، ليتم تطبيقها اعتبارا من 2012.

وتم اتخاذ قرار مهم آخر، بناء على اقتراح من اللجنة السياسية، وهو تغيير اسم الجمعية، التي تسمى الآن الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط. وتم إقرار هذا القرار الذي اتخذه المكتب في اجتماعه يوم 18 يونيو في باليرمو، وبالتالي تبلغ رسميا من الرئاسة الإيطالية إلى البرلمانات الأعضاء ومؤسسات الاتحاد من أجل المتوسط.

وقام الرئيس بتلخيص الخطوات المتخذة من قبل البرلمان الأوروبي من أجل تنفيذ قرار الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن إنشاء الأمانة العامة والميزانية:

- في 8 مارس 2010، قبل انعقاد الدورة العامة بعمان في 13-14 مارس 2010، كان مكتب البرلمان الأوروبي قد أيد المقترحات بشأن مساهمة البرلمان الأوروبي إلى كل من الأمانة العامة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط - مثل استضافة الأمانة العامة - وميزانيتها (176.319 يورو).

- عقب الجلسة العامة بعمان، تم إنشاء فريق المشروع داخل البرلمان الأوروبي، وعلى الصعيد الإداري، للنظر واقتراح التدابير الملموسة الواجب اتخاذها من جانب البرلمان الأوروبي من أجل تنفيذ قرار اجتماع الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط والوفاء بالتزاماته.

- يتطلب إنشاء كل من الأمانة والميزانية إبرام اتفاق قانوني مع السلطات البلجيكية، من أجل منح الجمعية الشخصية القانونية. ومثل هذه الشخصية القانونية لا بد منها للسماح للأمانة لبدء عملها ولتنفيذ الميزانية، ولفتح حساب مصرفي لجمع المساهمات المالية من أعضاء البرلمانات ولإدارة عقود الخدمات (مثل: الترجمة)، الخ.
- وعلى أساس المقترحات التي تقدم بها فريق المشروع، وافق مكتب البرلمان الأوروبي أنه ستتم استضافة أمانة الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط في مكاتب سيقوم باستئجارها البرلمان الأوروبي بالقرب من مبانيه في بروكسل. وعلاوة على ذلك، فقد أيدت مرة أخرى التزام وفد البرلمان الأوروبي بالمساهمة بمبلغ 176،319 يورو في ميزانية الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.
- على المستوى السياسي، ومن أجل تحقيق المركز القانوني للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، فقد أناب مكتب البرلمان الأوروبي، في 6 أكتوبر الماضي، نائب الرئيس جياني بيتيللا (رئيس مجموعة عمل الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن قواعد الإجراءات (النظام الداخلي)) وإيزابيل ديورانت (المسئولة في مكتب البرلمان الأوروبي عن العلاقات مع الحكومة البلجيكية) للتفاوض مع السلطات البلجيكية بشأن اتفاق المقر، والوضع القانوني للجمعية.

- وسعياً للحصول على دعم سياسي قوي لإنشاء أمانة الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، فقد وجه رئيس البرلمان الأوروبي رسالة في هذا الصدد إلى رئيس الوزراء / إيف لوتيرم.

وفي يوم 12 نوفمبر في روما، انتدب مكتب الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط رئيس الفريق العامل ليتولى إجراء مفاوضات مع السلطات البلجيكية نيابة عنه كذلك.

وتم أيضاً إرسال رسالة مماثلة لرسالة رئيس البرلمان الأوروبي إلى السيد / لوتيرم من الرئيسين الايطاليين المشاركين في الجمعية، في 12 نوفمبر.

2- وقدم الرئيس نتائج اجتماعي مكتب الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط الذين وقعا منذ انعقاد الجلسة العامة في عمان:

أ- <u>18 يونيو، في باليرمو:</u>

- قدمت الرئاسة الإيطالية أولوياتها السياسية، مثل زيادة كفاءة أنشطة الجمعية وتحسين دورها ووضعها ضمن الإطار المؤسسي للاتحاد من أجل المتوسط. وتعهدت الرئاسة الإيطالية بدعم الجمعية وضمان تمثيلها في جميع الاجتماعات التي تنظمها الفرع التنفيذي في الاتحاد من أجل المتوسط؛
- وناقش المكتب حالة مسيرة أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط واعتمد بيانا بشأنها؛
- لم يمكن التوصل إلى اتفاق على بيان بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما بشأن الهجوم على قافلة

غزة؛

- وقد قام المكتب بتكليف الفريق العامل بمواصلة عمله بشأن التعديلات اللازمة على قواعد الإجراءات (النظام الداخلي) ومشروع اللائحة المالية؛
- بيان المهمة ولائحة الأمانة سينظر فيهما المكتب بمجرد توضيح عملها؛
- وبشأن اقتراح السيد / رزقي المتعلق بتعديل تركيب المكتب، بحيث يشمل نواب رئيس اللجان ومجموعات العمل، فقد اعتبر المكتب أن مثل هذا التعديل سيكون له تأثير هام على أداء الجمعية، مثل الرئاسة الدورية للجمعية، التي تكفلها أعضاء المكتب. وعلاوة على ذلك، فحيث أن اتفاق على مبدأ تحديد تكوين المكتب تم تقديمه خلال المفاوضات الجارية لإنشاء الجمعية، فقد قرر المكتب أنه ينبغي الحفاظ على التكوين الحالي.

ب- <u>في 12 نوفمبر في روما:</u>

- اعتمد المكتب بيانا يأسف فيه لتأجيل قمة الاتحاد من أجل المتوسط المقرر عقدها في 21 نوفمبر 2010، وأعاد تأكيد طلبه إلى رؤساء دول وحكومات الاتحاد من أجل المتوسط للاعتراف بالجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط كمؤسسة برلمانية للاتحاد. وأشار أيضا إلى أنه يجب عدم ارتباط أداء هيئات الاتحاد من أجل المتوسط وتنفيذ مشروعات الاتحاد من أجل المتوسط بالتقدم في عملية السلام بالشرق الأوسط؛

- كلف المكتب رئيس الفريق العامل للتفاوض نيابة عنه، مع السلطات البلجيكية، كالشخصية القانونية للأمانة.

واشتكى السيد / رزقي حول رفض المكتب تعديل قواعد الإجراءات (النظام الداخلي) الذي اقترحه واعتبر أن اقتراح لتوسيع المشاركة في اجتماعات المكتب الموسعة لنواب رؤساء اللجان ومجموعات العمل من شأنها أن تمكن الوفود التي ليس لديها رئاسة أي من اللجان أو مجموعات العمل من المشاركة في تلك الاجتماعات. وكرر طلبه الحصول على محاضر اجتماعات المكتب، مثل محضر الجلسة الأخيرة التي عقدت في 12 نوفمبر 2010 في روما. واستنكر السيد / رزقي عدم وجود اتفاق، على مستوى المكتب، على إدانة الهجوم على قافلة غزة وأعرب عن قلقه وخيبة أمله لتأجيل قمة الاتحاد من أجل المتوسط.

وتأييداً لموقف السيد / رزقي، اعتبر السيد / بن مبارك أن قنوات الاتصال داخل الجمعية ينبغي تحسينها وأن تتلقى الوفود جميع المعلومات ذات الصلة. وأعرب عن قلقه إزاء وتيرة التطورات في الجمعية، مثل القرار الذي تأخر طويلا بشأن إنشاء الأمانة العامة الدوارة، الذي اتخذ بعد عدة سنوات من المناقشات. وفي المقابل، أشار إلى أن نشاط برنامج الغذاء العالمي ؟؟ PAM، الذي أنشئ بعد عدة سنوات من الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، ولكن له حالياً أمانة دائمة ونشطة جداً. وأكد السيد / بن مبارك على دعم الوفد التونسي لإنشاء أمانة دائمة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، لها أمين عام دائم، لضمان وجود متابعة أكثر فعالية للقرارات التي اتخذتها الجمعية.

وأوضح الرئيس أن محضر اجتماع المكتب في 12 نوفمبر الماضي لم يتم اعتماده بعد، وبالتالي فلا يمكن نشره أو توزيعه حتى الآن. والتزم بأن يحيل إلى المكتب طلب المشاركين بسرعة تدفق المعلومات إلى الوفود الأعضاء. وبشأن مسألة الهجوم على أسطول غزة، ذكر الرئيس موقف البرلمان الأوروبي، الذي جاء في القرار الذي اتخذته اللجنة بشأن هذا الموضوع في يونيو، وأعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى اتفاق على بيان مكتب الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط على ذلك في اجتماع المكتب في يونيو في باليرمو.

وبشأن مسألة الأمانة، أعرب الرئيس عن رأي مفاده أن الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، بعد أن وافقت على إنشاء أمانة وميزانية، تسير في الاتجاه الصحيح. والحصول على الشخصية القانونية للأمانة من شأنه أن يسهم أيضا في تحسين وضع الجمعية وتمكين عمل الأمانة الصغيرة ولكنها مستقرة. ولذلك، كان رأي الرئيس أن تم ضمان متابعة قرارات الجمعية والنتائج المتحققة، على الرغم من أن العملية طويلة.

وقال السيد / رزقي أنه، برفض تعديله، فإن مكتب الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط تجاوز صلاحياته حيث أنه، وفقا للمادة 16 من قواعد الإجراءات (النظام الداخلي)، يستطيع العضو أن يقدم تعديلات يجب أن ترسل إلى الوفود الأعضاء للمناقشة. لذلك، فقد طلب أن يقوم المكتب بإرسال التعديل الذي اقترحه إلى أعضاء الجمعية.

واقترح الرئيس أن يرسل الوفد الجزائري تعديلاً رسمياً إلى المكتب، وذلك تمشيا مع قواعد الإجراءات (النظام الداخلي).

5- تبادل الآراء حول تعديل قواعد الإجراءات (النظام الداخلي) في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط اللازم لتمكين تنفيذ ميزانية الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

أشار الرئيس إلى أن قواعد الإجراءات (النظام الداخلي) للجمعية البرلمانية الاتحاد من أجل المتوسط يجب تعديله من أجل تمكين تنفيذ الميزانية. وقد تمت مناقشة هذه التعديلات من الفريق العامل ثم تمت الموافقة عليها بعد ذلك، مع بعض التعديلات، من المكتب، في 15 مارس 2009. ومع ذلك، لم يتم اعتمادها في الاجتماع العام في مارس 2009، حيث لم تتم الموافقة على اقتراح إعداد الميزانية.

وبعد موافقة الهيئة العامة في عمان مارس 2010 على وضع الميزانية، كلف الرئيس، في 18 يونيو 2010، الفريق العامل لإعادة مناقشة التعديلات اللازمة.

وتحدد التعديلات المقترحة في الجدول الموزع على الأعضاء إجراءات اعتماد الميزانية، وتعديل المواد المتعلقة بتمويل الأنشطة المختلفة، وتحديد المسئوليات ذات الصلة للأمين العام.

وافتتح الرئيس المناقشة بشأن التعديلات المقترحة.

وكرر السيد / أكوس التعديل الذي اقترحه الوفد التركي، والذي ينص على الصفة الدبلوماسية، مع الحصانات والامتيازات ذات الصلة، لموظفي الأمانة العامة. وأعرب عن رأي مفاده أن الترتيبات الحالية للأمانة العامة، مع عدم وجود ميزانية متوقعة لتخصيصها للموظفين - لتقوم بها البرلمانات الوطنية لكل منها - ودون أي امتيازات وحصانات، من شأنها أن تجعل من الصعب جدا تعيين الموظفين.

واقترح السيد / رزقي أن تتم في المادتين الجديدتين المقترحتين 3-5 و 4-7، الإشارة إلى لجنة المالية التي سبق ذكرها، أو الفريق العامل، الذي ينبغي عليه القيام بالأعمال التحضيرية لمشروع الميزانية، قبل تقديمه إلى المكتب والاجتماع العام.

وأشار السيد / رزقي إلى المناقشة التي جرت في السابق داخل الفريق العامل بشان اللغات التي ستقدم بها الترجمة الشفوية لاجتماعات هيئات الجمعية، وعلى اقتراح الفريق العامل أن تستخدم الثلاث لغات العاملة لاجتماعات اللجان والمجموعات العاملة، واللغات الثمانية للجلسات العامة. لذلك اقترح جعل المادة 14 أكثر وضوحا.

وأثار السيد / رزقي مسألة الموقف من موظف المحاسبة، والذي ينبغي أن يكون تحت سلطة الأمين العام. ومن شأن ذلك أن يكون في تناقض مع الهيكل الدوار المعتمد للأمانة العامة، مما يعني أن كل موظف سيلعب دور الأمين العام خلال السنة عندما يأخذ برلمانه رئاسة الجمعية. لذلك فقد اعتبر أنه ينبغي إعادة النظر في التعديل المقترح للمادة 15-1.

وأشار الرئيس إلى أن منح الامتيازات والحصانات الدبلوماسية لموظفي الأمانة يتطلب تحقيق شرطين هما: الشخصية قانونية للأمانة والاعتراف بدور الجمعية في إطار الاتحاد داخل الاتحاد من أجل المتوسط. وبمجرد الوفاء بتلك الشروط، يمكن النظر في السؤال المطروح من الوفد التركي.

وبخصوص اقتراحات السيد / رزقي، فقد كرر الرئيس طلب إرسال التعديلات المقترحة كتابة في غضون أسبوع واحد، بحيث يمكن تقديمها لموافقة الفريق العامل، جنبا إلى جنب مع التعديلات الأخرى.

6- ما يستجد من أعمال

7- موعد ومكان انعقاد الاجتماع المقبل

سيعقد الاجتماع المقبل حوالي نهاية يناير، وسيتم الإعلان عن الموعد في غضون أسبوع واحد.